منهجية قراءة تاريخ الصحابة بين الأصالة والحداثة الجاحظ والغفوري أنموذجاً

طه فؤاد عبد الله الحمادي
قسم الدراسات الإسلامية - كلية التربية - عدن - جامعة عدن
uadalhammadi@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.47372/jef.(2026)20.1.219

الملخص: فكرة البحث الرئيسية تدور حول دراسة منهجيات الأصالة والحداثة في قراءة تاريخ الصحابة، وذلك من خلال استنباط الأسس التي استندوا عليها في قراءاتهم تلك وطرقهم التي عالجوا فيها الروايات التاريخية، وتكمن أهمية البحث في التأثير البالغ لحقبة الصحابة وطريقة قراءتها على التيارات الفكرية في الأزمان التي تلتها، وتتمثل إشكالية البحث في تعدد منهجيات قراءة تاريخ الصحابة والتي تختلف في أسسها ومنطلقاتها، ويهدف البحث إلى بيان الأسس المنهجية التي اعتمدتها منهجية الأصالة في قراءتها لتاريخ الصحابة ومقارنتها بأسس منهجية الحداثة، وقد سار البحث وفق المنهج الاستنباطي، ومن أبرز النتائج التي توصل إليها البحث أن لقراءة تاريخ الصحابة تأثير بالغ على التيارات الفكرية سواء تلك التي اعتمدت منهجية الأصالة أو غيرها من المنهجيات كمنهجية الحداثة، وأن الساحة الفكرية اليوم بحاجة ماسة لتقديم قراءات متناسبة مع مجريات العصر، كون القضية متجددة بأشكال مختلفة في كل زمن، لذا يرى الباحث أنها تحتاج مزيد معالجة تغطي ما انبعث من آثارها القديمة وما استجد من شبهاتها الحداثية.

الكلمات المفتاحية: منهجية - الأصالة - الحداثة - تاريخ الصحابة.

المقدمة: الحمدالله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن ولاه وبعد...

إن تاريخ الحقبة الأولى من حِقَب هذه الأمة كان وما زال حديث الناس، تُعقد على قراءته الكثير من الرؤى والعقائد الفكرية، كأنه دوامة تتكرر في أزمنة مختلفة بقراءات متباينة، تنبعث بعضها من الماضي وتُخلق بعضها بطرق حديثة. يحاكم الناس تلك الحقبة ويُكْبِرون ما حدث فيها من زلل، وقد يرجع ذلك لأن الناس يرون في تلك الحقبة المثل الأنقى في معتركات الحياة، فالزلل على ذلك كبير معظَّم عندهم، إذ كيف لصحبة النبي أن تقع في تلك الآثام وهم خير القرون، وقومٌ لم يروا في تلك الحقبة إلا ما يبرر مواقفهم الفكرية والسياسية، فعظموا منها ما من شأنه إفادتهم، وحقروا ما يمكن أن يعترض أهدافهم، وآخرون أرادوا مواجهة من يقرؤون تلك الحقبة بطرق تبريرية لمواقفهم؛ فلم تتسم قراءاتهم بالحيادية المنهجية المطلوبة في تاريخ الصحابة. النقطة الفارقة التي كانت المعترك بين أهل الأصالة وأهل الحداثة هي بشرية الصحابة وعدم عصمتهم، يصدق عليهم ما يصدق على سائر البشر، فلا غرابة في وقوعهم ببعض الزلل هنا أو هناك، اجتهدوا فأصابوا وأخطأوا رحمهم الله، إلا أن الفرق بينهم وبين غيرهم هو فرق التربية التي تلقوها من خير البشر محمد، فكانوا بها خير القرون، لم يعهد زمن دماثة الأخلاق والسبق في الخير وإحسان الظن كما عهده زمن الصحابة، وليس بمقدور أحد من الناس أن يعالج الفتن التي حدثت بينهم كما فعلوا البتة، ولو حدثت في حضرة غيرهم لما توقفت ولما كان صلحٌ قط إلا أن يشاء الله. يعود اليوم الحداثيون بقراءة جديدة لتاريخ الصحابة رضي الله عنهم، لا لشيء إلا لمواجهة أفكار منحرفة عُقِدت على فهم خاطئ لتاريخ الصحابة، فكانت قراءتهم مختلفة بشكل كبير عن قراءة أهل الأصالة؛ ذلك أنهم انتهجوا منهجية مغايرة في قراءتهم لذلك التاريخ، لذا أتى هذا البحث مبيناً تلك المنهجية التي انتهجوها، كما بين منهجية الأصالة في قراءة ذات التاريخ بعنوان: منهجية قراءة تاريخ الصحابة بين الأصالة والحداثة الجاحظ والغفوري أنموذجاً.

أهمية البحث: تظهر أهمية البحث من خلال عدة نقاط منها:

1- يُسهم البحث في كشف أثر المنهجيات المختلفة في تشكيل المواقف الفكرية تجاه الصحابة.

2- يُقدم البحث مقارنة تحليلية بين منهجين بارزين في قراءة هذا التاريخ.

3- يستجيب البحث لحاجة فكرية معاصرة في التعامل مع إرث الصحابة نقدياً ومنهجياً.

أسئلة البحث:

1- ما أسس منهجية أهل الأصالة وطرقهم في قراءة تاريخ الصحابة.

2- ما أسس منهجية الحداثة وطرقهم في قراءة تاريخ الصحابة.

أهداف البحث:

1- بيان منهجية أهل الأصالة وطرقهم في قراءة تاريخ الصحابة.

2- بيان منهجية أهل الحداثة وطرقهم في قراءة تاريخ الصحابة.

الدراسات السابقة: هناك دراسات علمية تقوم على مقارنة منهج الأصالة بالحداثة من جهة قراءة التراث بشكل عام ابتداءً بقراءة نصوص الوحي، وهي دراسات عامة قد تتقاطع بشكل طفيف مع هذا البحث منها:

1. موقف الجاحظ من الحديث النبوي والصحابة-دراسة نقدية، ثامر حتاملة، مجلة الجامعة الإسلامية بغزة للدراسات الإسلامية، 4، 2020م: يقوم هذا البحث بدراسة موقف الجاحظ من الحديث ومن الصحابة من خلال تحليل آراءه ثم نقدها.

2. إشكالية التراث-والحداثة في الفكر العربي المعاصر، محمد حسين الرفاعي، مؤمنون بلا حدود، 2015م:
تقوم هذه الدراسة بتحليل الممارسات النقدية الحداثية وكيف أنها تتوافق مع الأسس العلمية الغربية، في حين تقوم بتغييب الدقة العلمية لكثير من المفاهيم ويحاول إعادة صياغة لتلك المفاهيم.
وهناك دراسة قاربت فكرة البحث بشكل كبير بعنوان: (نقد القراءة الحداثية لتاريخ الصحابة مقالات الغفوري أنموذجاً)، للدكتور عبد المجيد محمد الغيلي. هذه الدراسة تقوم بنقد كتابات الغفوري حول تاريخ الصحابة، وكانت بمثابة ردود علمية على أغلب الجزئيات التي تحدث عنها الغفوري بما يخص تاريخ الصحابة، في حين يدرس بحثنا هذا المنهجية التي اتخذها الغفوري في قراءته تلك، فالبحث هنا لم يتطرق لجزئيات سرديته، بالإضافة أن هذا البحث يقوم باستنباط منهجية أهل الأصالة من باب المقارنة.

ما يضيفه البحث: يُعد تاريخ الصحابة مؤثراً كبيراً على مجريات الأحداث بعده، بل وتعدى تأثيره على الأحداث إلى التأثير على البنى الفكرية والعقائدية، فكان كل فريق يقدم قراءته لذلك التاريخ ويبنى عليها أسسه الفكرية، وقد تكررت تلك القراءات عبر الزمان، وتباينت مناهجها، ومن أهم المناهج اليوم هي منهجية الحداثة، فالبحث يسعى لبيان أسسها وطرقها في قراءة تاريخ الصحابة مبيناً منهجية أهل الأصالة وطرقهم في قراءة ذات التاريخ.

حدود البحث: يقوم البحث باستنباط منهجية الأصالة والحداثة وذلك بعد اختيار نموذج واحد من كل فئة هما: الجاحظ والغفوري، بحيث تم التركيز على كتابهما العثمانية وعلى مقام الصبا، كما تم عضد بعض الشواهد من كلام العلماء فيما يخص المنهجيات.

منهج البحث: سار هذا البحث وفق المنهج الاستنباطي، فقد اعتمد البحث على تحليل نصوص الجاحظ والغفوري المتعلقة بتاريخ الصحابة لاستنباط الأسس المنهجية المتبعة لدى كل منهما.

خطة البحث:

التمهيد وفيه التعريف بمصطلحات البحث
المبحث الأول: أسس منهجية الأصالة في قراءة تاريخ الصحابة
المطلب الأول: المنطلق الألوهي-الوحي-في قراءة تاريخ الصحابة
المطلب الثاني: ثبوتية الروايات وسياقاتها التاريخية
المطلب الثالث: الإنصاف عند إنزال الصحابة منازلهم
المبحث الثاني: أسس منهجية الحداثة في قراءة تاريخ الصحابة
المطلب الأول: ما يصح نقلاً واستدلالاً
المطلب الثاني: ما يصح نقلاً ولا يصح استدلالاً
المطلب الثالث: استنتاجات غير مدعومة بأدلة علمية وسياق تاريخي.
المطلب الرابع: النقل من روايات الشيعة
الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات

التمهيد: التعريف بمصطلحات البحث:

أولاً: تعريف المنهجية لغة واصطلاحاً: تدل المنهجية لغة على الطريق والنهج والمسلك، فالمنهجية في أصلها اللغوي من مَنْهَج أو مِنْهَج [(1)]، ونهَج الطَّريقَ بمعنى: سلَكه [(2)]، والنَهْجُ: الطريق البيّن الواضح [(3)]، وكذلك المَنْهَجُ والمِنْهاجُ، وأَنْهَجَ الطريقُ، أي استبانَ وصار نَهْجاً واضحاً بَيّناً [(4)]. أما في الاصطلاح فقد عرَّف دارسوا المنهجيات مصطلح المنهجية بطرق عدة أهمها: أنها تطبيق المنطق العلمي في دراسة الظواهر والحوادث [(5)]، لتشير إلى الخطوات المنهجية التي يستخدمها الباحث للوصول إلى استنتاجات مدعومة بالأدلة.
وعليه فإن من جوامع التعريفات للمنهجية: أنها الطرق العقلية الواضحة التي يتبعها الباحث في دراسته، والتي تعمل على تيسير وصوله إلى الثمرة العلمية بشكل دقيق [(6)].

ثانياً: تعريف الأصالة لغة واصطلاحاً: تدل كلمة الأصالة لغة على الأساس والمنشأ، فهي مأخوذة من كلمة أصل، والأصل هو أساس الشيء [(7)].
يعرف بعض الباحثين الأصالة بأنها "المحافظة على جوهر الدعوة باستنادها إلى الأصول والأدلة الشرعية والتمسك بمبادئها" [(8)]، فالأصالة التي يعنى بها البحث هي العودة إلى المرجعية الأساسية في نصوص الشريعة وتراث السلف عند تفسير التاريخ.

(1) ينظر: عمر، أحمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة، بمساعدة فريق عمل، (دار عالم الكتب، 1429هـ)، ط1، ج3، ص:2291.
(2) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار، ج:3، ص:2290.
(3) ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، لسان العرب، (بيروت، دار صادر، 1414ه)، ط3، ج:2، ص:383.
(4) ينظر: الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (بيروت: دار العلم للملايين، 1407ه)، ط4، ج:1، ص:346.
(5) ينظر: مراح، علي، منهجية التفكير القانوني، (ديوان المطبوعات الجامعية، 2004)، ص:21.
(6) ينظر: الحمادي، طه فؤاد، منهجية التفكير العلمي عند الإمام الشافعي، [رسالة ماجستير تحت الطباعة]. جامعة أم القرى، ص:22.
(7) ينظر: القزويني، أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، (دار الفكر، 1399ه)، ج:1، ص:109.
(8) عبدالعظيم، سعيد، الأصالة والمعاصرة، مقال علمي في إسلام ويب، رقم المقال: 44025، 2003م.

ثالثاً: تعريف الحداثة لغة واصطلاحاً: الحداثة لغة مأخوذة من كلمة حدث وحديث وهو نقيض القديم [9]، والحدث أيضاً كون الشيء لم يكن [10]، أي استُحدث بعد أن كان عدماً.

والحداثة اصطلاحاً لم تخلُ من تجاذبات بين التيارات التي دعت للتنوير والحداثة، ولما يصل مصطلح الحداثة إلى مستقره بعد، فقد تفاوتت تعريفاته في الوسط الحداثي، لكن ما يجمع بين هذه التعريفات أن الحداثة تُركّز على نقد التراث وإعادة تفسيره في ضوء مقاصد العصر، وقد عرفها بعضهم بأنها: الاتجاه بالنقد أولاً وقبل كل شيء إلى التراث بهدف إعادة قراءته وتقديم رؤية عصرية[11]، وهذا تعريف الجابري وثلة من الحداثيين، فالجدلية المحتومة هنا بين أهل الأصالة والحداثة هي كيفية تلك القراءة وأصولها وطرقها، وهذا البحث سيدرس تلك الكيفية لجزئية مهمة من التراث.

المبحث الأول: أسس منهجية الأصالة في قراءة تاريخ الصحابة: إن السعي لمنهجية الأصالة هو سعيٌ للوصول إلى عمق فهم السلف لتاريخ الصحابة وكيفية تعاملهم مع ذلك التاريخ، وهو سعيٌ لمعرفة طرقهم في التعامل مع الروايات الواردة في تاريخ الصحابة والتحقق من ثبوتيتها، وكذا طرقهم في قراءتها وقراءة واقع الصحابة، تلك الطرق تبدئ أولاً من فهم طبيعة وواقع صحابة رسول الله ثم تحليل تاريخهم بناء عليها.

فواقع الصحابة-رضوان الله عليهم-كما لا يخفى مليء بالأحداث التي تجاوز تأثيرها على زمنها إلى أزمان مختلفة، وعند قراءة تاريخهم بشكل فاحص، نجد أننا نقف منه على شقين مهمين؛ أحدهما تبليغهم دين الله فقد كانوا الأوعية الأهم لأصول هذا الدين، وثانيهما طبيعتهم البشرية وتعاملاتهم في حياتهم اليومية. وقد يراد في بعض القراءات لتاريخ الصحابة ربط أخطاء بعضهم البشرية التي تعتري بشريتهم بما يحملونه من الدين؛ لتصل لنتيجة مفادها أن هؤلاء ليسوا أهلاً ليؤخذ منهم الدين، وبهذا يخرج من يقرأ الخطاب الديني بطرق حداثية، لا يعتمد فيها فهم الصف الأول من رجالات الأمة ولا يعير رواياتهم الاهتمام الفاحص، فتكون قراءته للنصوص الدينية عموماً غير دقيقة.

قد يشوب تلك النظرية بعض الالتباس؛ فالدين محفوظ بحفظ الله وليس للطبيعة البشرية ارتباط به، قال تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝} [سورة الحجر:9]، وفي هذا يقول الرازي: "وبقاء هذا الكتاب مصوناً عن جميع جهات التحريف مع أن دواعي الملحدة واليهود والنصارى متوفرة على إبطاله وإفساده من أعظم المعجزات وأيضا أخبر الله تعالى عن بقائه محفوظاً عن التغيير والتحريف، وانقضى الآن قريباً من ستمائة سنة فكان هذا إخباراً عن الغيب، فكان ذلك أيضاً معجزاً قاهراً"[12]، واليوم قد انقضى عليه ما يربو عن الأربعمائة وألف عام وما زال على حفظه المُعجز في مشارق الأرض ومغاربها.

ثم إن الله بين في كتابه أن للقرآن بيان، وأنه سيتكفل فيه فقال عز من قائل: {ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ} [سورة القيامة:19]، ولقد علمنا أن في القرآن مجمل كثير يحتاج إلى تفصيل؛ كتفصيل الصلاة والزكاة والحج وغيرها من ضروريات هذا الدين، ولا يمكن عقلاً أن يكون أحد بعد رسول الله أعلم بمراد الله، فبيان كثير من مجمل الكتاب-القرآن الكريم-جاء مفصلاً في سنته صلوات ربي وسلامه عليه، ولذا قال الإمام الشافعي رحمه الله: "كل ما سن رسول الله مما ليس فيه كتاب، وفيما كتبنا في كتابنا هذا، من ذكر ما منَّ الله به على العباد من تعلُّم الكتاب والحكمة: دليل على أن الحكمة سنة رسول الله"[13].

هذا يقتضي أن حفظ السنة هو من تمام حفظ الكتاب لأنها بيان له، وكل ما جاءنا عن هذا الدين جاء من طريق صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا يفهم من هذا إلا أن الله هو الذي هيأهم لأمر الحفظ ذاك، فما جاء عنهم من الكتاب والسنة وفهم لدين الله لا صلة له بطبيعتهم البشرية وحياتهم اليومية، فمن الطبيعي أن تعتريهم الأخطاء وتشوبهم بعض العيوب البشرية، لكن أمر خدمتهم لدينهم وإيصاله للناس أمر منفصل تماماً، ذلك أن الدين محفوظ بحفظ الله سبحانه وتعالى.

هنا لابد من الوقوف على طبيعة قراءة تاريخ الصحابة ونقده؛ فنقد تاريخ الصحابة الذي يمكن أن يقصده الناقدون هو ما جاء في عموم حياتهم وفي تعاملاتهم وعلاقاتهم، لا فيما يتعلق بالدين، فإنهم منزهون عن الخوض في الدين بتنزيه الله لهم، فهو-سبحانه-الذي ترضى عنهم في غير ما آية، ففرقٌ على سبيل المثال "بين أن يقال أن علياً أخطأ في قتال الجمل أو صفين أو النهروان، وبين أن يقال إن علياً دعا الناس إلى تأليه نفسه، وأن علياً كان يضع الأحاديث في امتيازاته"[14]، لأن العلمية تقول خلاف ذلك بلا شك، وإنّ مُنتهجاً لغير المنهج العلمي سيجد تعارضات كثيرة في تلك الروايات التي ملأت الساحة الأدبية والتاريخية، لكنها لن تصل به إلى الحقيقة إلا بضبط منهجي.

في هذا المبحث، سنقوم بمعرفة ما إذا كانت منهجية الأصالة تميز بين تبليغ الصحابة للدين وبين طبيعتهم البشرية، أم تراها مترابطة في القراءة، من خلال عرض الأسس المنهجية المستنبطة التي تقوم عليها منهجية الأصالة، إذ نجدها تقوم على أسس عدة، كالمنطلق الألوهي في قراءة تاريخ الصحابة، وثبوتية الروايات وسياقاتها التاريخية، وأساس الإنصاف عند إنزال الصحابة منازلهم، ويعتمد هذا المبحث بشكل كبير على عرض قراءة الجاحظ ولا يعني الاقتصار على منهجيته بل ستذكر منهجية ثلة من أهل الأصالة معه.

(9) ينظر: الزبيدي، محمد بن محمد بن عبدالرزاق، تاج العروس من جواهر القاموس، (دار الهداية)، ص:525.
(10) ينظر: مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، ج:1، ص:36.
(11) ينظر: الجابري، محمد عابد، التراث والحداثة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص:17.
(12) الرازي، فخر الدين، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير(تفسير الرازي)، (دار الكتب العلمية، 2000) ط1، ج:19، ص:124.
(13) الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، (القاهرة: دار الحديث، 1437هـ)، ص:172.
(14) الغيلي، عبدالمجيد، نقد القراءة الحداثية لتاريخ الصحابة، (حكمة يمانية، 1444ه) ط1، ص:33.

المطلب الأول: المنطلق الألوهي-الوحي-في قراءة تاريخ الصحابة: يرى أهل الأصالة أنه يجب استحضار المفهوم الرباني المستقى من وحي النبوة-الكتاب والسنة-لأن القرآن الكريم-من منظور الأصالة- أكد مراراً على تزكيتهم، والسنة لا تخلو من أحاديث تصح في فضائلهم؛ فيرى أهل الأصالة أن تزكية القرآن للسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين بايعوا تحت الشجرة ومن اتبعهم بإحسان هو أمر في غاية الأهمية-ذلك أننا نتعامل مع كلام الله الذي يعلم الغيب لا روايات البشر عنهم-، الأمر الذي يجعل لأولئك القوم مكانة تفوق غيرهم، وهذا منطلق أهل الأصالة في الحكم على الصحابة، ويواجه هذا المنطلق قراءات حداثية مغايرة سيتم التطرق لها لاحقاً.

ويرى أهل الأصالة أيضاً أن السنة مليئة بما يصح من فضائلهم جماعة وفرادى، ومجموع ذلك يضع القارئ أمام نتيجة مهمة عند أهل الأصالة، وهي أننا نعالج أحد أطهر الحقب التاريخية، إلا أنهم مع تلك النتيجة لا يغيبون طبيعتهم البشرية ومعقولية تعرضهم للأخطاء، فقد تحتم النهج بمنهجية تستدعي الحالة الخاصة بتلك الحقبة، تلك الحالة التي جعلت من أهل الأصالة يقدرون صحابة رسولنا الكريم تقديراً فريداً، ويقرؤون تاريخهم على ضوء ذلك التقدير، ويجعلون الرَّوِّية أساساً لقراءتهم.

هنا يجب العلم بأن ذلك التقدير لم يعنِ يوماً عند أهل الأصالة التقديس لأحد الصحابة-فهم على دراية بتحذير النبي صلوات ربي وسلامه عليه تقديس شخصه، فضلاً بمن دونه-يَظهر منهجهم ذاك حين يروون كل ما جاء عن الصحابة من أحداث غير متغافلين تلك الأحداث التي وقع فيها بعضهم بأخطاء جسيمة حد القتل-، الأمر الذي يضعنا أمام قراءة منطقية للتاريخ لا تحيد إلى تجاوزات غير مَرْضيّة.

وجدير بالذكر أن المنطلقات في قراءة التاريخ إذا انحرفت كانت وبالاً على صاحبها فتنحرف بمريد قراءة تاريخ الصحابة وتنزلق به إلى نتائج تحتمها منطلقاته وتصوراته المسبقة، فما استدعاء تلك الأحداث والوقائع والبحث عن الأخطاء التي وقع فيها أهلوها وتضخيمها وجعلها هي الحاكمة على فضلهم من عدمه لهو انتقال بمعركة الواقع اليوم إلى معارك تاريخية، فكلٌ يتشبث بتاريخ مشوب بموضوعات الروايات وزائفها، ليبرر بها أخلاقية معركته اليوم.

عودة إلى المنطلق الرباني في قراءة تاريخ الصحابة، يستند أهل الأصالة إلى آيات من القرآن وأحاديث نبوية يعدونها المنطلق الأول للحكم على تاريخ الصحابة.

أولاً: الحجة القرآنية: جاءت تزكية الصحابة رضوان الله عليهم في مواضع عدة كقوله تعالى: {لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ} [سورة الفتح:18]، وقوله: {فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا} [سورة البقرة:137]، وقوله: {وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى} [سورة الحديد:10]، وقوله تعالى: {وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ} [سورة التوبة:100]، من منظور أهل الأصالة هي آيات حاكمة على ذلك الجيل، ومن حكم بتزكيتهم هو الذي يعلم بخبايا النفوس قبل ظواهرها، فلا تزكية أو قدح يمكن أن يعلو تلك التزكية مهما تواردت الأزمان وتعددت النِّحَل.

ثانياً: الحجة النبوية: وفي السنة النبوية مالا يدع مجالاً للريبة في فضائل القوم، فقد جاءت أحاديث تترا في فضائلهم جماعة وفرادى، كوقوله الجامع صلوات ربي وسلامه عليه: «النجوم أمنة للسماء، فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمنة لأصحابي، فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون» [(15)]، وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلوات ربي وسلامه عليه قال: «لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد، ذهباً ما بلغ مد أحدهم، ولا نصيفه» [(16)].

وفي كتب السنة ما يغني الأريب في باب فضائلهم رضوان الله عليهم، وفيها غُنية لكل منصف عاقل مريد للحق، فيكتفى بما ذكر وإن كان له أشباه كثر.

ثالثاً: أقوال السلف من أهل الأصالة: يقول الطبري مفسراً آية رضى الله عن الصحابة: "رضي الله عن جميعهم لما أطاعوه، وأجابوا نبيّه إلى ما دعاهم إليه من أمره ونهيه" [(17)]، ويقول الشوكاني: "وفي الآية تفضيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وهم الذين صلوا القبلتين في قول سعيد بن المسيب وطائفة، أو الذين شهدوا بيعة الرضوان، وهي بيعة الحديبية في قول الشعبي، أو أهل بدر في قول محمد بن كعب وعطاء بن يسار، ولا مانع من حمل الآية على هذه الأصناف كلها" [(18)]، ومن يقدح في أولئك القوم فهو يقدح بآيات الله التي حكت رضوان الله عليهم وتزكيته لهم، وفي ذلك يقول الشنقيطي: "هو دليل قرآني صريح في أن من يسبهم ويبغضهم، أنه ضال مخالف لله جل وعلا؛ حيث أبغض من رضي الله عنه، ولا شك أن بغض من رضي الله عنه مضادة له جل وعلا، وتمرد وطغيان" [(19)].

وبهذا يُعلم أن المنطلق الرباني هو أحدد أسس منهجية الأصالة في قراءة تاريخ الصحابة رضوان الله عليهم، فلا يتجاوزوه إلى غيره إلا أن يكون فهم غيره على ضوئه، فتزكية الكتاب والسنة لهم جعلت أهل الأصالة يدركون فضل القوم ومكانتهم في هذا الدين، بل إن الله جعل هدايتهم هي الحاكمة على هداية من بعدهم، فقد خاطب الصحابة قائلاً: {فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا} [سورة البقرة:137]، ففيما يتعلق بالدين هم معيار مهم لإيمان من بعدهم، وأما ما يتعلق بطبيعتهم البشرية فالأمر يختلف عند أهل الأصالة فهم يفرقون بين تبليغ الصحابة لدين الله وبين طبيعتهم البشرية وتعاملاتهم الحياتية، وكان معتمدهم في ذلك الكتاب والسنة قبل كل شيء.

---

(15) النيسابوري، مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (صحيح مسلم)، (دار إحياء التراث العربي)، ج:4، ص:1961، ح:2531.

(16) البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، (دار طوق النجاة، 1422ه) ط1، ج:5، ص:8، ح:3673.

(17) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري)، (مؤسسة الرسالة، 2000) ط1، ج:14، ص:439.

(18) الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير، (دار ابن كثير، 1414ه) ط1، ج:2، ص:453.

(19) الشنقيطي، محمد المختار، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، (دار الفكر، 1415هـ)، ج:2، ص:148.

المطلب الثاني: ثبوتية الروايات وسياقاتها التاريخية: فأهل الأصالة من العلماء قد اهتموا بتقعيد علم الرواية سنداً ومتناً بشكل دقيق ليكون علماً حاكماً على الأخبار والروايات الحديثية والتاريخية، فقد أرسو قواعد ذلك العلم المتين ابتداءً بطلب الأسانيد، يقول عبد الله بن المبارك: "بيننا وبين القوم القوائم، يعني الإسناد"[20]، فلا تقبل رواية مسلوبة الإسناد، ذلك أن الإسناد هو الحصن الأول من الكذب ووضع الروايات "ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"[21].

ثم لم يلبث أهل الأصالة إلا أن عمدوا تلكم الأسانيد بتمحيص دقيق لا يقبل التهاون، فلا يروى إلا عن الثقات الضابطين ومن شَهد لهم خيرة القوم بصلاحهم وصدقهم وعدالتهم، وهذا الإمام مسلم يكشف الستار عن تلك المنهجية العظيمة قائلاً: "واعلم وفقك الله تعالى أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين، ألا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع"[22].

وفي سبيل التخصيص للروايات التي عمدت تاريخ الصحابة رضوان الله عليهم، يولي علماء الأصالة اهتمامهم بذلك التاريخ ولا يقبلون في تلقيهم إلا الثابت من الروايات، ذلك أن تلك الروايات ستكون حاكمة على حقبة مهمة من تاريخ الأمة، فلا ينبغي التهاون بها، ففي قول ابن تيمية مثلاً: "التفضيل إنما يكون إذا ثبت للفاضل من الخصائص ما لا يوجد للمفضول"[23]، إشارة لتحري ثبوت الدليل الذي سيقام عليه إثبات الفضل للصحابي، أو تفضيل أحد على آخر، فثبوتية الدليل لها الأولية في منهج ابن تيمية وسائر أهل الأصالة من العلماء.

وسنجد في تراث ابن تيمية منهجه في قراءة تاريخ الصحابة، يتجلى ذلك من خلال ردوده على بعض من انحرفت عقائده تبعاً لانحراف قراءته لتاريخ تلك الحقبة، وإن الناظر بسطحية لردود ابن تيمية مثلاً على الشيعة في كتبه قد يخرج بنتيجة مفادها استنقاص ابن تيمية للإمام علي حين المقارنة بغيره من الصحابة رضوان الله عليهم جميعاً، وإن التغليظ الذي جاء في ردوده لهو تغليظٌ على من ساق روايات كاذبة لا تثبت؛ تُقدِّس من علي أو ترفعه فوق مكانته، وإذا أردنا الصورة الكاملة لموقف ابن تيمة من تاريخ الإمام علي كان لزاماً الولوج عميقاً في كتاباته لنجد صورة واضحة لموقفه، فمن تتبع كتاباته وجد أن منهجه في فضائل علي لا تختلف عن منهجيته في قراءة فضائل سائر الصحابة، فقد قال في ذلك: "لا فرق عندنا بين ما يُروى في فضائل عليّ أو فضائل غيره، فما ثبت أنه صدق صدَّقناه، وما كان كذباً كذَّبناه"[24].

ولا فرق كذلك عند ابن تيمية فيمن وضع الأحاديث في فضائل أي من الصحابة، وذلك يتجلى في قوله: "كما وضع كثير من هؤلاء أحاديث في فضائل الصحابة أبي بكر وعمر وعثمان لا سيما ما وضعوه في فضائل علي من الأكاذيب فإنه لا يكاد يحصى مع أن في فضائلهم الصحيحة ما يغني عن الباطل"[25]، إذ المنهجية عنده واحدة؛ لا فضل إلا بما صح من الأحاديث، وقد صح عنده ما يغني في فضائلهم.

وقد عرف الناس في الأزمنة الأولى مناهج لا تقوم على الاحتجاج بشكل صحيح، فلا ثبوتية للحجج والأدلة عندها كما هو الحال في منهج الشيعة وقراءتهم لتاريخ الصحابة، ومن الردود المبكرة الممنهجة على منهج الشيعة ذاك كتاب العثمانية للجاحظ، فبعد استقراء لكتاب العثمانية نجد أن الجاحظ قد بين نهج الشيع-كما يحب أن يسميها-في قراءة فضائل علي وغيره من الصحابة رضوان الله عليهم، وأنها تقوم على منهجية احتجاج تستند على أربعة طرق:

أولها: الاحتجاج بحجج صحيحة في سياقات غير مقروءة بشكل صحيح.

ثانيها: الاحتجاج بما ضعف من الحجة ولا سبيل لشدّ عضدها بما يرأب صدع ضعفها.

ثالثها: الاحتجاج بالمبتور من الروايات، روايات لا سند لها ولا عضد.

رابعها: الاحتجاج بالمكذوب والمختلق من الروايات.

تلك الروايات التي ابتدعت من حين ابن سبأ وأبو مخنف وغيرهم الكثير، رواياتهم التي صنعت خيالاً واسعاً من الوهم، في حين أنها لا تصمد أمام قليل إعمالٍ للعقل والمنطق، فضلاً عن بحث معمق في الروايات حديثياً، ومنهج كهذا لا يُعتمد على رواياته لقراءة تاريخ الصحابة رضوان الله عليهم، حيث لا يمكن معه الوصول إلى حقيقة ذلك التاريخ.

قال الجاحظ في رده على أضراب منهجهم في تلقي الروايات: "إن الأخبار لا بدّ فيها من التصادق كما لا بدّ في دَرَك العقول من التعارف، فإن في عدم التعارف في حجج العقول، والتصادق في حجج السمع، عدم الإنصاف، وبُطلان الكلام"[26].

وما نقد أهل الأصالة لتلك المنهجية إلا أنها لا تعتمد ثبوتية الأدلة التي تقوم عليها، فما غرابة وتناقض نتائجها إلا لعدم رسوخ قاعدتها التي تنطلق منها، فعدم ثبوت الرواية وعدم صحتها أمر يجعل قراءة التاريخ غير منضبط بضوابط دقيقة، ويجعله عرضة للتناقضات، بل عرضة لمناهضة محكم الكتاب وقويم السنة النبوية.

(20) صحيح مسلم، المقدمة، مسلم بن الحجاج، ج:1، ص:15.
(21) صحيح مسلم، المقدمة، مسلم بن الحجاج، ج:1، ص:15.
(22) صحيح مسلم، المقدمة، مسلم بن الحجاج، ج:1، ص:8.
(23) الحراني، ابن تيمية، فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، تحقيق: عبد العزيز الفريح، (مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة، مايو، 2001)، المجلد:13، العدد:22، ص:1231.
(24) الحراني، ابن تيمية، الإمامة في ضوء الكتاب والسنة، تحقيق: محمد مال الله، ج:1، ص:174.
(25) الحراني، ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، (العلمية)، ج:7، ص:93.
(26) الجاحظ، عمرو بن بحر، جمل جوابات العثمانية، (دار الوعي، 1435ه) ط1، ص:148.

المطلب الثالث: الإنصاف عند إنزال الصحابة منازلهم: تتنازع الحديث عن تاريخ الصحابة رضوان الله عليهم أطرافٌ تسعى للسير بمجرى سيرتهم إلى ما يتعدى منزلتها ووضعها الحقيقي؛ فكارهٌ لا يرى لهم منزلة ولا فضلاً، ويجد في سيرتهم البشرية قُصوراً وضعفاً يقصده ويختزل الصورة فيه، ولا يتجاوزها إلى صورة أخرى تتعاضد معها لترسم الصورة الكاملة لتاريخهم، ومُقدِّسٌ يرى التبريرة والتخريجة لكل عيب وقصور يلقاه، ويرفع من شأنهم حد التقديس الذي حذَّر منه النبي صلوات ربي وسلامه عليه، الذي ما فتئ يحذر أمته من تقديس شخصه، ومع ذلك وقع من وقع في تقديس شخصه بل وتقديس ثلة من صحابته.

ومن بين ذانك المذهبان أناس فرقوا بين الصحابة فقدسوا منهم نفراً ورفعوهم فوق منزلتهم، ووضعوا من شأن آخرين حد تكفيرهم، كلها مناهج لا تعدوا عن كونها سلكت غير مسلك الأصالة في قراءة تاريخ صحابة النبي صلى الله عليه وسلم، لأن التأصيل في القراءة لذلك التاريخ يورث القدرة على الاتزان والإنصاف: أي عدم الاتجاه إلى المبالغة في المديح أو التحقير بل قراءة معتدلة تعتمد على الأدلة، ولذا كان المنهج الأسلم هو اتباع مسلك الوسطية والاعتدال ذاك، وقراءة التاريخ قراءة متأنية، هادفة لإنزال الصحابة منازلهم الحقيقية دون الانزلاق في مزالق التقديس أو التحقير. عند قراءة تاريخ الصحابة لابد من استحضار طبيعتهم البشرية، فهم عرضة للأخطاء كسائر الناس-فيما يتعلق بحياتهم اليومية أو على المستوى الشخصي-، وهذا من شأنه صد الدهشة التي قد تطرأ عند مواجهة بعض الأخطاء البشرية المتعلقة بتاريخهم رضوان الله عليهم.

لذا نجد كثيراً ممن اتبع منهج الأصالة يستحضر تلك الطبيعة البشرية فلا يقبل في قراءة تاريخهم أي تجاوز أو انحراف عند ذكر مناقبهم أو مثالبهم، فنجد مثلاً الجاحظ في قراءته لسيرة الإمام علي لا يمرر المدح المبالغ الذي لا طائل منه، ومن ذلك قوله: وليس يمدح علياً بما لا يليق إلا هازل أو جاهل[27]، ليعطي بذلك انطباعاً عن طبيعة قراءة أهل زمانه لتاريخ بعض الصحابة كعلي رضوان الله عليه، الذي ما انفك الناس منذ توليه الخلافة من التشريق والتغريب بتاريخه، فتارة يكون الرجل المنقذ الوصي الذي لا يعتريه خطأ ولا قصور، وتارة يكون الرجل الضعيف الذي لا حكمة له ولا بصيرة ولا اتباع لمنهاج النبوة، ومن بين ركام الانحرافات تلك تأتي مقالة الجاحظ مذكرة بهزل وجهل من يمتدح علياً بما ليس فيه، لتعيده لمكانته الحقيقية.

وكذا من الجهل أن يعاب عليه ما ليس فيه وتُختزل صورته في مواقف فهمت بطرق خاطئة أو على أقل تقدير يمكن القول إنها مواقف غير موفقة-لما أسلفنا من طبيعة البشر-فليست هي الحاكمة النهائية لتاريخه ومنزلته.

وفي سبيل إنزال الصحابة منازلهم يرى الجاحظ أهمية العودة قليلاً في تاريخ الصحابة إلى زمن صحبتهم للنبي صلوات ربي وسلامه عليه، حتى يجعل ذلك التاريخ هو الحاكم لمعايير المفاضلة بين الصحابة، ليكون أحد أهم المعايير التي وضعها هو الظروف التي أحاطت إسلامهم؛ فمن الصحابة من جاء الإسلام وهم على كبر فكان من الصعب على نفوسهم تقبل دين جديد، ومنهم من تربى صغيراً على إلف هذا الدين الجديد، فشتان بين "صاحب التربية الذي يبلغ حين يبلغ وقد أسقط إلفه عنه مؤونة الرَّوِيّة والخِطار بالجهالة، وقد أورثه الإلف السكون، وكفاه اختلاج الشك، واضطراب النفس، وجولان القلب"[28]، وبين من عالجت نفسه تلك المصاعب حتى تقبلت ذلك الدين.

فلا يستوي فضل أبي بكر وعلي عند الجاحظ في معيار آخر له، وهو معيار المخاطر والويلات التي عالجها القوم من لدن إسلامهم إلى أن تمكن الإسلام وأصبحوا في منعة، "فقد تجرع أبو بكر وصحبه ويلات المشركين بمكة ثلاث عشرة عاماً وعلي وادعٌ رافه، ليس لأنه لم يكن في طبعه النجدة والشهامة ولكن كان حدثاً لم تكن ثَمّتْ له أداته ولم تستجمع له قواه"[29]. فهنا إنزال موفق لكل من الصحابة منزلته ومكانته، فلا يبلغ أحدهم منزلة فوق ما يستحق، ولا ينزل أدنى من منزلته، فليس المقصد من حكاية معيار المخاطر والويلات التحقير من منزلة من لم يعانيها في بادئ الإسلام وإنما المقصد إيضاح ما لغيره من منزلة أعظم لكونه عالج الفترة الزمنية الأصعب في مسيرة الإسلام.

ولقد كالَ الجاحظ مدائحَ عظاماً لأصحاب رسول الله السابقين بالإسلام وما لاقوه من شدة في أيام الإسلام الأولى، وقد قرنها بفترة تمحيص علي من لدن بدر إلى آخر غزوات النبي، والفرق بيّن بين المحنتين؛ محنةٌ قارع بها المسلمون مشركي العرب بعدة وعتاد وصلابة الحلفاء، ومحنة الفتنة والضرب والتشريد والقهر والجوع بمكة أول أمر الإسلام، وفيه فرق شاسع في التمحيص للأفضلية.

لا خطأ يذكر ربما في هذه المقارنة، إن قُرِئت بشكل صحيح وبمنظور الاعتدال، فما كان من على أول ظهور الإسلام من شيء يذكر إلا لأنه كان حدثاً صبياً لم يكتمل عقله ولا أسعفه بدنه للقيام بما قام به القوم-الأمر الذي أكد عليه الجاحظ-، ولو كان لعرفنا منه أموراً خفيت، وإنما الذي حدث من لدن بدر يدل على إقدامه فور جهوزيته مع المسلمين، وبدرٌ كما هو معلوم كانت معركة فاصلة، وكان المسلمون إذ ذاك قلة لا يُدرك نصرهم بمعايير الحروب، والمساهمة بمعركة كهذه لهي شجاعة وإقدام قل نظيرهما، لذا كان لأهل بدر من الفضل ما كان.

وحين يذكر الجاحظ مقارنة بين زهد علي وأبو بكر رضوان الله عليهما، ثم يعرض ما يرو الشيعة من أمانة علي في حقوق الناس، يرى أن ذلك أمراً معتاداً لا يمتدح به صحابة كبار في قوله: "إنا لم نكن في ذكر الأمانة والخيانة؛ لأن أبا بكر وعلياً يرتفعان عن هذا الضرب من المديح، وعن هذا الضرب من الثناء، وإنما كنا في ذكر الزهد في المباح، وفي الإيثار والرفض في الفضول"[30]، فهو بذكره لمقارنة الزهد هذه لا يقصد الاستنقاص من شخص علي رضوان الله عليه، فهو يعرف زهده وفضله، لكنه يستعرض الأمر هنا لإنزال الصحابة منازلهم الحقيقية لذا قال في مَعرضٍ آخر: "قد صدقتم في الزهد ولكن أبا بكر كان أزهد منه"[31].

(27) العثمانية، الجاحظ، ص:165.
(28) ينظر: العثمانية، الجاحظ، ص:56.
(29) ينظر: العثمانية، الجاحظ، ص:62.
(30) العثمانية، الجاحظ، ص:135.
(31) العثمانية، الجاحظ، ص:117.

ولقد أشار إلى مثل ذلك الانزال لمنازل الصحابة ابن حزم بعد ايراد قول الله تعالى: {لَا يَسْتَوِي مِنْكُم من أنْفق من قبل الْفَتْح وَقَاتل أُولَئِكَ أعظم دَرَجَة من الَّذين أنْفقُوا من بعد وقاتلوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى} [سورة الحديد:10]، إذ قال: "هذا في الصحابة فيما بينهم فكيف بمن بعدهم معهم رضي الله عنهم أجمعين"[32].

وابن تيمية يؤكد أن الحق لا يمكن أن يتملكه شخص بعد النبي صلوات ربي وسلامه عليه، وإلا شاطره النبوة أو كان نبياً من بعده إذ قال: "الحق لا يدور مع شخص معين بعد النبي-صلى الله عليه وسلم-لا مع أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي-رضي الله عنهم-؛ لأنه لو كان كذلك كان بمنزلة النبي-صلى الله عليه وسلم-يجب اتباعه في كل ما يقوله"[33]، ليُعلم بذلك عدم تقديسه لأحد من الصحابة.

وبعدها يبين ابن تيمية كيفية التفضيل بين الصحابة وإنزالهم منازلهم: "التفضيل إنما يكون إذا ثبت للفاضل من الخصائص ما لا يوجد للمفضول، فإذا استويا في أسباب الفضل وانفرد أحدهما بخصائص لم يشركه فيها الآخر كان أفضل منه، وأمّا ما كان مشتركا بين الرجل وغيره من المحاسن فتلك مناقب وفضائل ومآثر لكن لا توجب تفضيله على غيره، وإذا كانت مشتركة فليست من خصائصه. وإذا كانت كذلك ففضائل الصديق-رضي الله عنه-الذي ميّز بها خصائص لم يشركه فيها أحد"[34].

فالتفضيل بين الصحابة إذاً منوط بثبوت روايات تاريخهم التي تجعل المعايير واضحة لذلك التفاضل، ولا يعني تفضيل بعضهم تقليل من قدر آخرين، فلا يدانيهم أحد في فضلهم رضوان الله عليهم، لكن الواقع اقتضى معرفة من قدم لله ورسوله وللإسلام أكثر من غيره، ولا يقبل منهج الأصالة استنقاص أحد الصحابة في سبيل إعلاء غيره، فكلهم عدول ذوي فضل ومنة على هذه الأمة.

كانت تلك هي الأسس الأهم في منهجية الأصالة في قراءة تاريخ الصحابة رضوان الله عليهم، فمنطلق تصور تلك المنهجية الأول هو الكتاب والسنة، وعلى ضوئهما تتم تلك القراءة، ثم لم يقبلوا من الروايات التاريخية إلا ما ثبت صحتها وصحة سندها وعدالة رواتها، وعند قراءة فضائلهم وتفضيل بعض الصحابة على بعض كانت منهجيتهم واضحة إذ لم يعن تفضيلهم لأحد استنقاص لآخرين، فكلهم عند أهل الأصالة عدول وأصحاب فضل ومكانة، لكن لا شك أن بعضهم أفضل بما قدمه للإسلام والمسلمين، كما أنهم فرقوا بين تبليغ الصحابة للدين وعدالتهم الروائية لنصوص الدين وبين طبيعتهم البشرية وتعرضهم للأخطاء الطبيعية، فبذلك يُعلم أنها منهجية معتدلة متزنة باتزان أسسها ومنطلقاتها.

المبحث الثاني: أسس منهجية الحداثة في قراءة تاريخ الصحابة:

إن التاريخ الإسلامي كان وما زال محل اهتمام الباحثين في تراث وفكر المجتمع المسلم، إذ كانت جذور الخلافات الأولى منعطفات تاريخية مهمة في حياة المجتمع المسلم إلى يوم الناس هذا، تفرق الناس منذ البكور طوائف سياسية وأخرى عقدية، كلها اتخذت من التاريخ الأول لصحابة الرسول صلى الله عليه وسلم سنداً وتبريراً لطريقتها ومنهجها.

أصبح تاريخ الصحابة وخلافاتهم دوامة تتكرر في كل زمن، كلما طويت صفحة بطريقة ما، انبعثت أخرى لتجد في تاريخهم ما يبرر طريقتها، لذا نجد عودة الخلاف الأبدي يتجلى من جديد، ويعاد النقاش الأزلي حول الصحابة فضلهم وتاريخهم وما يتصل بتاريخهم من الاقتداء أو قداسة الاتّباع نظراً لكونهم أوعية الدين.

فيقدسهم البعض بجعل كل ما قاموا به مبرراً أخلاقياً كونهم في الحقبة الأطهر من حقب التاريخ الإسلامي، ولصلتهم الوثيقة بالرسول وابلاغهم عنه دين الله، فكانت منهجية هؤلاء محل نقد كبير؛ إذ كيف تمرر أفعال البشر دون نقد لها، والبشر كما لا يخفى معرضون للخطأ ولا شك، إلا ما كان من عصمة الله لأنبيائه وقد كان من بعضهم الخطأ فجاءت عصمة الله تصححها وتقومها كما هو معلوم.

وقوم اتخذوا رموزاً من تاريخ الصحابة ووضعوا فيهم العصمة وسفهوا من آخرين فكان ما كان منهم من الانشقاق عن جادة المسلمين في اعتقاداتهم وفقههم، وكانوا حرباً ضروساً تنبعث مع كل زمن فيه من الاتباع من تقوم منهجيته على ذات الأسس، لذا نجد أننا في عصرنا هذا نواجه ذات الفكر والمنهج الذي انحرف عن جادة الطريق، فلم تكن أسسه العلمية متينة، ولا اعتمد علماً لتمحيص رواياته ورواتها، فكان فكره عبئاً ثقيلاً على أصحابه حين تبريره، وكان هزلاً عند عدَّالهم حين مناظرتهم.

وقد انبرى من الحداثيين من رأى ضرورة الرجوع إلى التاريخ لمعرفة البنية الأساسية لهذا الفكر، والقيام بحرب ضده تعمد تلك البنية من أساسها، فاتخذ الحداثيون طريقاً ومنهجاً مغايراً للطرق العلمية الأصيلة في قراءة تاريخ الصحابة والمرويات التي جاءت عنهم.

هذا المبحث يسعى لدراسة تلك المنهجية الحداثية في قراءة تاريخ الصحابة، لمعرفة مدى قربها وبعدها عن طرق أهل العلم والأصالة، وسوف نتجاوز البحث في منطلقاتهم-فهي معلومة في الساحة الفكرية-إلى الولوج عميقاً في طرق استدلالهم وأساليبهم في فهم الروايات، ومدى اعتمادهم الصحة في المرويات، ومدى دقة مخرجاتهم. سيدرس المبحث منهجية الدكتور مروان الغفوري[35]، كونه برز بقراءة حداثية لتاريخ الصحابة، وإنه من غير الانصاف جعل منهجية الغفوري هي الحاكمة على أهل الحداثة وإنما جُعل هنا كأنموذج للحداثيين، وإن كان الاختلاف في الأسس بينهم قليل، فإن مناهجهم في قراءة التاريخ تتقاطع في الكثير مما سيذكر.

بعد البحث عميقاً في أسس منهجية الحداثة في قراءة تاريخ الصحابة والمرويات التي جاءت عنهم، نجد أنها تقوم على أربعة أسس رئيسة، وهي ما تدرسه مطالب هذا المبحث.

---

(32) القرطبي، ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، (مكتبة الخانجي)، ج:4، ص:92.
(33) فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ابن تيمية، ج:13، ص:1236.
(34) فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ابن تيمية، ج:13، ص:1231.
(35) طبيب يمني يقيم بألمانيا، مهتم بقراءة وكتابة الروايات الأدبية والتاريخية، نشر عدة كتب روائية وفكرية، منها كتابه الفكري التاريخي والمعتمد في هذا المبحث (على مقام الصبا).

المطلب الأول: ما يصح نقلاً واستدلالاً: في سبيل الكشف الواضح لمنهجية الحداثة، والوصول إلى الدقة في التصور كان لابد من دراسة جميع الأسس التي بَنو عليها منهجهم وقراءتهم للتاريخ، أحد تلك الأسس كان النقل والاستدلال بشكل صحيح في بعض جوانب تلك المنهجية، والمخرجات الناتجة عن ذلك الأساس لن يكون محل خلاف، إلا انه للأسف كان نادر الوجود ومنهجيتهم نادرة الاتكاء على هذا الأساس الجيد.

ففي سياق قراءة تاريخ الإمام علي ومن حوله من الأتباع والولاة والقادة، ينقل الغفوري عن ابن تيمية أن محمد بن أبي بكر كان رجلاً لا فضيلة له[36]،فقد خرج باستنتاجه هذا دون الإحالة إلى قول ابن تيمية رحمه الله، وبالعودة لما كتبه ابن تيمية نجد أن ما نقله له وجه من الصحة إذ قال ابن تيمية: "وأما محمد بن أبي بكر فليس له ذكر في الكتب المعتمدة في الحديث والفقه"[37]، ويعضده أيضاً قول ابن تيمية: "وليس هو قريباً من عبد الله بن عمر في عمله ودينه، بل ولا هو مثل أخيه عبد الرحمن، بل عبد الرحمن له صحبة وفضيلة"[38]، وبقية قول ابن تيمية يفضي إلى أن محمد بن أبي بكر لم يدرك من حياة النبي إلا شيء يسير لا يبلغ أربعة أشهر وهو في المهد، ومات عنه أبوه أبو بكر وعمره إذ ذاك ثلاث سنوات، ولم يكن له صحبة مع النبي-صلى الله عليه وسلم-ولا قرب منزلة من أبيه، إلا كما يكون لمثله من الأطفال ولم يكن له صحبة مع النبي-صلى الله عليه وسلم-ولا قربُ منزلةٍ من أبيه، إلا كما يكون لمثله من الأطفال.

ومثل ما سبق ينقل الغفوري عن "ابن تيمية أنه قال: أن فقهاء المدينة لم يأخذوا عن علي"[39]، وهذا حق فقد رد ابن تيمية على من قال أن الفقهاء يرجعون إلى علي في الفقه قائلاً: "فليس في الأئمة الأربعة و لا غيرهم من أئمة الفقهاء من يرجع إليه في فقهه"[40]، وقد نرى مثل هذا وغيره من التغليط عند ابن تيمية كثيراً في معرض الرد على الرافضة، وهنا موضع جدلٍ ما إذا كان موقف ابن تيمية من علي مختزل في الصورة المقتطعة لرده على مخالفيه، أم أن موقفه لا يبنى على مقتطعات الردود تلك؛ والحقيقة أن موضع الردود ليس موضعاً صحيحاً لاستنتاج المواقف والآراء لأن مواضع الجدال قد تعتريها انفعالات لحظية ربما تحيد قليلاً عن الرأي النهائي لصاحبها، وقد يكون الرد لجزئية دون أخرى فلا تكتمل الصورة لموقف المرء، وقد سبق تفصيل رأي ابن تيمية في المطلب الأول من المبحث الأول.

نجد هنا أن الغفوري ساق اقتباساً صحيحاً من كلام ابن تيمية رحمه الله واستدل به استدلالاً صحيحاً، لكن السؤال الأهم هل النتيجة صحيحة؟ هذا ما يتبين من البناء النهائي للقصة التي سيصل بها إلى أن علياً لا فقه له ولا علم، وهو خلاف رأي ابن تيمية الذي نقل عنه الاقتباس وخلاف رأي أهل الأصالة الذين يشيدون بعلم عليٍ رضي الله عنه، فموقف ابن تيمية كما تبين في المبحث السابق هو إجلال الإمام علي رضي الله عنه وإنما الذي كان منه في ردوده على الشيعة كان في سبيل ابطال تقديسهم لشخص الإمام علي، وكذا البيان لأفضلية غيره عليه، وما ذاك إلا استناداً على الدليل وصحيح الروايات.

فقد قال ابن تيمية: "لا سيما ما وضعوه في فضائل عليٍ من الأكاذيب فإنه لا يكاد يحصى مع أن في فضائلهم الصحيحة ما يغني عن الباطل"[41]، أنكر رحمه الله ما تم وضعه في علي من الروايات التي تقدسه وتقدمه على غيره، فليس في منهجه الأخذ من الروايات إلا ما صح منها وهو المنهج المعتمد عند أهل الأصالة، وفي ذات الوقت بيّن أن لعلي رضي الله عنه فضائل صحيحة فيها الغُنية والاكتفاء لمعرفة فضله ومكانته.

فإن كان نقل الحداثيين في وجه من الصحة واستدلالهم كذلك، إلا ان النتيجة التي وصلوا إليها باطلة؛ لأنها لم تعتمد بقية الروايات الصحيحة، فلم تكتمل الصورة معهم، وإن اكتملت فقد تم تغييب الصحيح الوارد في فضل علي، لأن في غيابها مع حضور جزئيات لا تغني في المُخرج النهائي تظهر الصورة غير دقيقة، وهذا ما يجعلها منهجية غير منضبطة بالضوابط العلمية.

المطلب الثاني: ما يصح نقلاً ولا يصح استدلالاً:

في المنهجية العلمية للروايات التاريخية لا بد من حضور أمران مهمان؛ أحدهما النقل الصحيح للرواية، والآخر الاستدلال الصحيح، فحين يتم الإخلال بأحدهما لن تسلم النتيجة النهائية من الانحراف تبعاً لمنهجيتها المنحرفة.

مثال ذلك من منهجية الحداثيين ما نقله الغفوري عن جمع من الرواة في أمر حادثة قتل عبيد الله بن عمر أبو لؤلؤة والهرمزان بأبيه، ولقد أراد علي قتله بالهرمزان في حين أنه لم يطالب بدم الخليفة عثمان[42]، وهو نقل صحيح غير أنه لا يمكن فهم رأي علي بالتناقض الذي يظهره الكاتب هنا، والحق أنّ تتبع الأسباب التي دفعت علياً بالتوقف في المطالبة بدم الخليفة تُظهر لنا ما يُشكل من الأمر، إن الشاغل الأكبر الذي كان يشغل الخليفة إذ ذاك هو جمع المسلمين على خليفة واحد ثم البت في أمر القتلة، الأمر الذي لم يقبله أهل دمشق على رأسهم معاوية رضوان الله عليه.

وفوق ما سبق من أسباب نرى أن الخلاف بين الصحابيين الجليلين لم يكن حول القصاص من القتلة، إنما جوهر الخلاف يكمن في توقيت القصاص، فكما هو معلوم أن مطلب أهل دمشق هو التعجيل بالقصاص ثم ينظر في أمر الخلافة، وأهل الكوفة يرون الأسبقية لجمع الكلمة، وهو ما أراده الإمام علي منذ بداية الأمر، وعليه قوله: "وأما مبايعتي قبل مجيء بيعة الأمصار فكرهت أن يضيع هذا الأمر"[43].

(36) ينظر: الغفوري، مروان، على مَقام الصَّبَا (طريق أبي الحسن من العزلة إلى النكسة)، (2022)، ص:46.
(37) الحراني، ابن تيمية، شبهات حول الصحابة أم المؤمنين عائشة، تحقيق: محمد مال الله، ص: 71.
(38) الحراني، ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، (مؤسسة قرطبة، 1406)، ط1، ج:4، ص:374.
(39) ينظر: على مقام الصبا، مروان الغفوري، ص:3.
(40) منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ج:7، ص:529.
(41) درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ج:7، ص:93.
(42) ينظر: على مقام الصبا، مروان الغفوري، ص:78.
(43) القرشي، ابن كثير، البداية والنهاية، (دار إحياء التراث العربي، 1408ه) ط1، ج:7، ص:262.

وعليه يمكن أن نستوضح موقف الإمام علي في الحادثتين، فحادثة القتل الأولى التي رأى فيها بعقاب الجاني كان أمر المسلمين قد جمع واستتبت الخلافة لعثمان رضوان الله عليه، وهو ذات الأمر الذي يرجوه في حادثة القتل الثانية أن تجمع كلمة المسلمين ثم يأتي القصاص وما بعدها، سواءً اتفقنا مع رأي الإمام علي في ذلك أم لم نتفق تضل الحقيقة أنه لم يكن متناقضاً في الحالين.

وفي مثال آخر يرى صاحب الصبا أن الخوارج أكثر الناس صراحة في إبداء رأيهم غير آبيهن لأحد [44]، وعلى منوال ذلك الرأي الذي لا يهابون به أحداً قد كان لهم رأيهم بعد مقتل عثمان أن خير الرجال لتولي الخلافة عليّ، ولا شك أن اختيارهم ذاك مبني على فضائل سبقت لعلي، ولأن الصراحة منوالهم ولا مهابة عندهم لأحد في إبداء ذلك الرأي، لا يمكننا أن نمر مرور الكرام هنا حين رأوا الفضيلة لعليّ ونغض الطرف عن رأيهم عندما يتعلق الأمر بانتقاص علي، فمن أراد نهجاً علمياً لابد من استحضاره للسياق التاريخي بأكمله.

ما التمسناه من تلك المنهجية هو عدم صحة الاستدلال في بعض المنقولات الصحيحة، والأمر الذي سبّب ذلك الاضطراب في المنهجية هو اعتماد بعض المنقولات وتغييب الأخرى، وإن شئنا التخفيف عنهم قلنا غابت عليهم الأدلة الأخرى فلم تكتمل الصورة عندهم، لذا كان هذا الأساس سبباً لاضطراب مخرجاتهم.

المطلب الثالث: استنتاجات غير مدعومة بأدلة علمية وسياق تاريخي: إن العلمية تقتضي أن تكون نتائجنا النهائية مستندة على أدلتها الصحيحة، ومترابطة ترابطاً منطقياً، وإن الخروج عن ذلك هو خروج عن السردية العلمية إلى سرديات روائية متخيلة لا رابط لها بالحقيقة، ولا وجود لها إلا بمخيل كاتبها، فعلى منوال تلك السرديات الروائية المتخيلة نجد الحداثيين يقدمون لنا طبقاً أدبياً رائع الأدبية لقراءة تاريخ الصحابة، غير أنه بعيد عن الحقيقة العلمية التي تُعرف بمقتضى الدليل والمنطق.

ففي العودة لكتابة الغفوري نجده يسرح بخياله ليقول: "كان علي يرى لنفسه قداسة النبي" [45]، فلا نراه يقدم لنا علمية في ذلك إلا ما يجده من شعور حين يقرأ في تاريخ عليٍ ولا سند لشعوره ذاك، ولا يمكن للشعور أن يؤخذ منه علم يقين ولا نبأ صادق.

ومثال آخر رأيه أن علياً "كان يتناقض أمام أتباعه حين يوزع النار على قاتلي خصومه" [46]، فعلى سرديته الأدبية سيبرر هذا قداسة علي لنفسه؛ ذلك أن النار غيب ولا يخبر بالغيب إلا وحي النبوة المقدس، وما يستبعد كون استنتاجه ذاك علمي هو تجاهله حقيقة أن علياً رضوان الله عليه لم يختلق الأمر، بل استند على حديث النبي صلوات ربي وسلامه عليه.

وقد تكون القداسة التي يقصدها هي وجوب طاعة ولي الأمر، وليست هذه بالقداسة الشخصية، بل هي قداسة الأدلة الإلهية الموجِبة لتلك الطاعة، لما يحقق ذلك من مقصد اجتماع الأمة واجتماع كلمتها، فحاشا علياً رضوان الله عليه ادعاء قداسة لنفسه، وإن ادعى أحد خلافه، فعليه تدليل ذلك بصحيح الأدلة وصحيح الاستدلال، ولا نجد ذلك عند الحداثيين.

"ربع قرن بلا معركة، عاش رجلاً عادياً لا طالباً ولا مطلوباً" [47] هكذا يصف الغفوري حالة علي بالمدينة بعد النبي صلوات ربي وسلامه عليه مستعيراً تعبير الجاحظ "غير طالب ولا مطلوب" [48]، ليمرر ما يراه من جبن علي، ودليله عدم إقدامه على الحرب ربع قرن من الزمان ومن ذلك "عَرْضُ عمر بن الخطاب يوم القادسية على علي ابن أبي طالب قيادة المعركة ورَفْضُ الأخير لها" [49]، وهي رواية تاريخية خرج عبرها الغفوري بنتيجة مفادها جبنٌ في علي، لم يقدم لنا مرجعه لتلك الرواية ولا السياق التاريخي الذي يجعله يخرج بنتيجة مهمة كهذه؛ ذلك أنه سيقوض فيها وغيرها من شخص علي وشجاعته، ولعل السبب في غموضه تحديداً في هذه النقطة-لأننا نجده في غيرها يفاخر بعدد المراجع التي تربطه باقتباساته-هو أنه لا يجد في المراجع ما يسعفه لاستنتاجه ذاك.

يقدم الغفوري قراءة لتاريخ علي تقوم على اقتصاص الروايات المتناسبة ورؤيته دون غيرها، فنجده مثلاً يعرج على ما ساقه البلاذري من حكايته ليوم القادسية فيروي أن عمر "عرض عَلَى علي رضي الله عنه الشخوص فأباه" [50]، لا يروي البلاذري أسباب رفضه بل لم يتطرق لها أحد من كتاب التاريخ-حسب بحثي-بل لم تصلنا أسانيد تلك الرواية، فلا يمكن أن نحدد معالم شخصية عليٍ أو غيره اعتماداً على رواية غامضة مسلوبة الأسانيد، فلا هو من العدل ولا من الإنصاف إن كنا من أهلهما.

مثل ذلك قوله: "أن عبد الله بن سعد بن أبي السرح حاكم مصر وقائد ذات الصواري، قال حين علم بتولي علي الأمر: إنها مصيبة تعدل مصيبة مقتل عثمان وأسند ورود الخبر في الكامل لابن الأثير" [51]، وليته ذكر الموضع الذي اقتبس منه لأني لم أجده في الكامل بعد بحثٍ، فهل يصح أن نقول إن هذا اقتصاص للروايات أم يتعدى الأمر إلى ما وراء ذلك؟

ومثل هذا المنهج الخالي من العضد العلمي، أو كان عضده اقتصاصات من هنا وهناك ولا سياق تاريخي يسندها، ولا بقيةٌ من الاقتصاصات يمكن أن تتكامل معها، لهو منهج مضطرب ولا يمكن حسبته على المناهج العلمية، لأنه في الحقيقة لا يعتمد الصحة ولا الصورة الكاملة في أسس مخرجاته.

---

(44) ينظر: على مقام الصبا، مروان الغفوري، ص:75.
(45) ينظر: على مقام الصبا، مروان الغفوري، ص: 29.
(46) ينظر: على مقام الصبا، مروان الغفوري، ص:37.
(47) ينظر: على مقام الصبا، مروان الغفوري، ص:6، ص:111.
(48) العثمانية، الجاحظ، ص:62.
(49) ينظر: على مقام الصبا، مروان الغفوري، ص:20.
(50) البلاذري، أحمد بن يحيى، فتوح البلدان، (بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1988)، ص:251.
(51) ينظر: على مقام الصبا، مروان الغفوري، ص77.

المطلب الرابع: النقل من روايات الشيعة: كي تتضح الصورة على حقيقتها ينبغي أن ننظر لصورة علي من الجانبين الشيعي والسني، هكذا برر الغفوري موقفه من الروايات التي سيسردها ليبين صورة علي الحقيقية-حسب مقاله-، فلم يكن المعيار الأساسي له تمحيص الروايات والاستناد على صحيحها، لذا جمع كل ما وجده من الروايات.

يسوق الغفوري قصة صفين وأن "قادة المعركة عندما شاهدوا ما حصل من القتل هالهم الأمر، وأرادوا وقف الحرب، وكان خوف علي هو هلاك آل البيت أو بنو هاشم"[52]، ولا رواية تدل على ما قاله إلا ما روي عن علي في بعض كتب الشيعة أنه قال: "ولقد هممت بالإقدام على القوم فنظرت إلى هذين وقد ابتدراني-يعني الحسن والحسين-ونظرت إلى هذين وقد استقدماني-يعني عبدالله بن جعفر ومحمد بن علي-فعلمت أن هذين إن هلكا انقطع نسل محمد من هذه الأمة فكرهت ذلك"[53]، وإن ثبتت رواية كتلك لرواها أهل السنة ولو في الضعيف من المرويات، لكن لا أثر لها-حسب بحثي-.

وكذا ما نقله عن علي أنه "كان ينام بين جاريتين، وكان يطأ الجارية وفي البيت غيره يراه"[54]؛ خبر الجاريتين لم أقف عليه بعد بحث لا بأس به إلا من رواية أبي شيبة الذي يقول عنه الإمام أحمد: "لا أدري من هو"[55]، تقول الرواية أن ابن عباس كان ينام بين جاريتين، ولا تفصيل لما يقال عن جماعه لهما معاً إلا قول أبو عبيد في نفي ذلك: "وإنما هذا عندي على النوم ليس على الجماع"[56]، أما رواية نوم علي بين جاريتين فقد جاءت في روايات الشيعة لكنها على نفس المنوال تذكر النوم دون الجماع، وجماع الجارية والأخرى تنظر إليه فيه خلاف عندهم[57]، ولعل الغفوري رأى من بعضهم جواز ذلك فجعل تلك الرواية عن علي هي الدليل على مذهبهم ذاك، ولا وجود لما يعضد ذلك التأويل إن سلمنا بصحة الرواية. ومثله ما قاله أن "أبناء علي وأحفاده كانوا يرون لأنفسهم الأفضلية وينتقصون غيرهم" ومما نقله أيضاً "ما روي عن الحسن قوله لمعاوية: أنا ابن فاطمة وأنت ابن هند، لعن الله أخملنا ذكراً، وألأمنا حسباً"[58]، إن رائحة الاستعلاء بالنسب والأفضلية بناءً عليها واستنقاص الناس لا وجود لها إلا عند غلاة المذهب الشيعي الذي يقوم على تغذية مثل هذه الطبقية، لذا لا نجد من روايات الاستنقاص تلك عند أهل الأصالة، فما روي عن الحسن نجده مثلاً في جواهر التاريخ الشيعي[59]، ولا نجد مثله في كتب السنة، ولو ثبتت تلك الروايات لوجدناها كما أسلفنا ولو في الضعيف من المرويات. إن منهجاً لا يعتمد الثابت والصحيح من المرويات ليست له القاعدة المتينة التي ترتكز عليه نتائجه، الأمر الذي تنتج عنه نهايات واهية تبعاً لأصلها المستندة عليه، ولذا من أراد كنه الحقيقة كان الأجدر به ألا يسلك طريق الوهن من المرويات.

الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات: خَلُص البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات، يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

1. ترتكز منهجية الأصالة في قراءة تاريخ الصحابة على ثلاثة أسس رئيسة، هي: المنطلق الألوهي-الوحي-، ثم التحقق من ثبوتية الروايات وصحة سياقاتها التاريخية، وأخيراً الالتزام بإنصاف الصحابة، خصوصاً عند التفضيل بينهم.
2. تتفاوت منهجيات القراءة الحداثية لتاريخ الصحابة بين مفكر وآخر، لكنها تلتقي في عدد من المنطلقات المشتركة، وقد تم تحليل منهجية مروان الغفوري كنموذج تطبيقي، وخلص البحث إلى أربع ملابح بارزة فيها.
   - اعتماد بعض الروايات مع سلامة الاستدلال.
   - اعتماد روايات صحيحة مع استدلال مختل.
   - استنتاجات غير مؤيدة بسند علمي أو سياق تاريخي دقيق.
   - اعتماد مكثف على مصادر ذات طابع شيعي دون تدقيق نقدي منهجي.
3. يوصي البحث بضرورة تطوير طرق عرض وقراءة تاريخ الصحابة بما يتناسب مع المتغيرات الفكرية والثقافية المعاصرة، وذلك من خلال أدوات تحليلية معاصرة، ومنصات تواصل حديثة، وبحث علمي متجدد قادر على مواجهة الشبهات وتقديم خطاب متزن.

المراجع:

1. ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، لسان العرب، (بيروت، دار صادر، 1414ه)، ط3.
2. الحراني، ابن تيمية، الإمامة في ضوء الكتاب والسنة، تحقيق: محمد مال الله.
3. الحراني، ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، (العلمية).
4. الحراني، ابن تيمية، شبهات حول الصحابة أم المؤمنين عائشة، تحقيق: محمد مال الله.
5. الحراني، ابن تيمية، فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، تحقيق: عبد العزيز الفريح، (مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة، مايو، 2001)، المجلد:13، العدد:22.
6. الحراني، ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، (مؤسسة قرطبة، 1406)، ط1.

(52) ينظر: على مقام الصبا، مروان الغفوري، ص:67.
(53) المنقري: ابن مزاحم، وقعة صفين، (المؤسسة العربية الحديثة، 1382ه)، ط2، ص:530.
(54) ينظر: على مقام الصبا، مروان الغفوري، ص:8-9.
(55) الشيباني، أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله، (الرياض: دار الخاني، 1422ه)، ط2، ج:2، ص:101.
(56) البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى للبيهقي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1424ه)، ط3، (7/ 313).
(57) ينظر: البروجردي، حسين البروجردي وتلامذته، جامع أحاديث الشيعة، ج:20، ص:197.
(58) ينظر وما قبله: على مقام الصبا، مروان الغفوري، ص:77
(59) ينظر: الكوراني، علي، جواهر التاريخ، ج:3، ص:111.

7. القرشي، ابن كثير، البداية والنهاية، (دار إحياء التراث العربي، 1408ه) ط1.
8. القرطبي، ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، (مكتبة الخانجي).
9. المنقري: ابن مزاحم، وقعة صفين، (المؤسسة العربية الحديثة، 1382ه)، ط2.
10. البلاذري، أحمد بن يحيى، فتوح البلدان، (بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1988).
11. البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى للبيهقي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1424ه)، ط3.
12. الشيباني، أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله، (الرياض: دار الخاني، 1422ه)، ط2.
13. عمر، أحمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة، بمساعدة فريق عمل، (دار عالم الكتب، 1429هـ)، ط1.
14. القزويني، أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، (دار الفكر، 1399ه).
15. البروجردي، حسين البروجردي وتلامذته، جامع أحاديث الشيعة.
16. الجاحظ، عمرو بن بحر، جمل جوابات العثمانية، (دار الوعي، 1435ه) ط1.
17. الحمادي، طه فؤاد، منهجية التفكير العلمي عند الإمام الشافعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، قسم الثقافة الإسلامية، 2023م.
18. الرازي، فخر الدين، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (تفسير الرازي)، (دار الكتب العلمية، 2000) ط1.
19. عبد العظيم، سعيد، الأصالة والمعاصرة، مقال علمي في إسلام ويب، رقم المقال: 44025، 2003م.
20. الغيلي، عبد المجيد، نقد القراءة الحداثية لتاريخ الصحابة، (حكمة يمانية، 1444ه) ط1.
21. الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (بيروت: دار العلم للملايين، 1407ه)، ط4.
22. الكوراني، علي، جواهر التاريخ.
23. مراح، علي، منهجية التفكير القانوني، (ديوان المطبوعات الجامعية، 2004).
24. النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، (دار إحياء التراث العربي).
25. البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، (دار طوق النجاة، 1422ه) ط1.
26. الجابري، محمد عابد، التراث والحداثة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991).
27. الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق، تاج العروس من جواهر القاموس، (دار الهداية).
28. الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، (القاهرة: دار الحديث، 1437هـ).
29. الشنقيطي، محمد المختار، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، (دار الفكر، 1415هـ).
30. الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير، (دار ابن كثير، 1414ه) ط1.
31. الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري)، (مؤسسة الرسالة، 2000) ط1.
32. الغفوري، مروان، على مَقام الصَّبَا (طريق أبي الحسن من العزلة إلى النكسة)، (2022).

The Methodology of Interpreting the History of the Companions between Authenticity and Modernity Al-Jahiz and Al-Ghafouri as Models

Taha Fuad Abdullah Alhammadi

Abstract: The central idea of this research revolves around examining the methodologies of authenticity (authenticity) and modernity (modernity) in reading the history of the Companions of the Prophet. The study seeks to deduce the foundational principles upon which these methodologies rely in their respective interpretations, as well as the approaches they adopt in treating historical narratives. The significance of the research lies in the profound impact that the era of the Companions and the manner in which it is read has had on subsequent intellectual movements. The research problem is rooted in the multiplicity of methodologies employed in reading the history of the Companions, which vary significantly in their epistemological foundations and starting points. The study concludes that the contemporary intellectual landscape is in urgent need of interpretations that are in harmony with the spirit and challenges of the current age, given the ever-renewing nature of this issue in various forms throughout time. Therefore, the researcher contends that further engagement is required to address both the lingering effects of earlier interpretations and the emerging modernist contentions.

Keywords: Methodology - Authenticity - Modernity - History of the Companions.